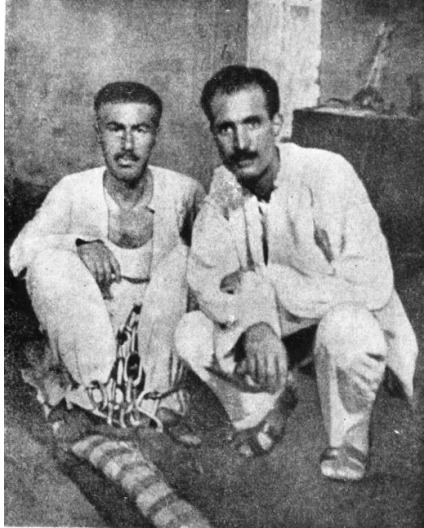


الحكم الثالث على حسين محمد الشبيبي (صارم) / 4

4- قرار محكمة الجنايات الكبرى

محمد علي الشبيبي
(موقع الناس)

كتابات اخرى للكاتب على موقع الناس
<http://alnnas.com/ARTICLE/MAShbebi/index1.htm>



في سجن الكوت سنة 1948. مؤسس الحزب الشيوعي العراقي الشهيد يوسف سلمان يوسف (فهد) مكبلا بالسلاسل.
على يمينه واقفا الشهيد زكي محمد بسيم (حازم). على يساره جالسا الشهيد حسين محمد الشبيبي (صارم)



عام 1936/1937 حسين محمد الشبيبي (صارم)
عندما كان طالبا في كلية الحقوق



عام 1941. حسين محمد الشبيبي (صارم)

مقدمة (الحكم الثالث) خمس حلقات، تتناول الحكم الثالث على الشهيد حسين الشبيبي. حيث صدر بحقه هذا الحكم بأربع سنوات، بعد أن الحق في قضية فهد بالرغم من أنه اعتقل قبل فهد وصدر عليه حكمان -كما مر في حلقات سابقة-. لطول المادة قررت تقسيمها الى حلقات. كل حلقة تتناول عناوين فرعية تتعلق باعتقال فهد -المتهم الرئيسي في القضية-، وبعض من جلسات المحاكم، ومناقشة الاسلوب البوليسي في التحقيق وعدالة المحكمة ونزاهة القضاة، وتنتهي بقرار المحكمة بإصدار قرار الإعدام بفهد وبعض رفاقه والحكم على آخرين بالسجن ومنهم حسين حتى صدور قرار تخفيض حكم الإعدام.

*

*

*

آ- شهادة عادل مصري:

يلاحظ لا فاضل العاني، ولا حتى رفيق فهد سالم عبید النعمان، تطرقا الى دور المحامين ولا الى دفاع رفاقه -زكي بسيم وحسين الشبيبي- في المحكمة!؟ فموقف فاضل العاني واضح على الأقل بالنسبة لي فكل ما يريد تبليانه هو تأكيد التهم المنسوبة لفهد -باعتباره الهدف الأهم- وللحزب الشيوعي العراقي. ولكن الغير واضح أن الراحل سالم عبید النعمان هو أحد أعضاء الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني إضافة لكونه أحد أعضاء الحزب الشيوعي، لم يتطرق لدور المحامين في الدفاع إطلاقا ماعدا إشارة بسيطة ليست ذات أهمية، جاء فيها: [تقدم الرجل -يقصد المدعي العام/الكتب- باحترام نحو فهد وقال له: (إذا أنهيتم الاضراب فإن الابواب ستفتح فوراً)]، قال فهد (بناء على وعدك الرسمي سننهي الاضراب فورا وفعلا) فقد تم الاتفاق على انتهاء الاضراب فتسارع المحامون وأقرباء بعضنا الى تقديم شريت الزبيب بأقداح كبيرة عملت على بعث النشاط فينا لقد نفذ المدعي العام وعده وفعلا فتحت أبواب غرف المعتقل وفق ما تم الاتفاق عليه [16]. والسؤال المطروح بعد اعتقال المحامي كامل قزانجي وانسحاب بقية المحامين -حسب ما ذكره مكرم الطالباني- هل ترك المتهمون بدون محامي دفاع؟! او ان مكرم وزملائه عادوا لمزاولة دفاعهم؟ هذا للأسف لم يكن واضحا. كما أن صحيفة "الحوادث" لم تشر إطلاقا لدور المحامين في نقلها للجلسات.

كما نجد أن النعمان وخلال حديثه عن جلسات المحكمة تطرق لبعض الامثلة من إجابات بعض رفاقه المتهمين، وأستعرض بعض إجاباته لكنه وللأسف لم يتطرق لإجابات رفاق قياديين في الحزب الشيوعي وفي حزب التحرر الوطني مثل (حسين الشبيبي، زكي بسيم، علي شكر، ابو العيس، جورج تلو...) وقد استشهد جميعهم ما عدا علي شكر، وكان الأجدر أن يتحدث عن مواقفهم، إيفاء لذكراهم ولصداقته ورفقته لهم، وبالتأكيد أن لإجاباتهم أهمية كبيرة باعتباره قادة، وتعطينا صورة كاملة عن انسجام أجوبة المتهمين وإجاباتهم الشجاعة! بينما نجده يتطرق لإجابات آخرين لم يكونوا بمستواهم القيادي ولا بمستوى دورهم السياسي.

كانت المحكمة مهتمة لسماع مواقف قيادات حزب التحرر الوطني، باعتباره الوجه العلني للحزب الشيوعي. وإذا لم تخني الذاكرة فسأنقل بعض ما حدثني به الراحل عادل مصري (أبو سرود) -طيب الله ثراه- عام 1972 أو 1973 -لم أعد أتذكر التاريخ بدقة- خلال زيارة له لبولونيا كمشرف من لتخ "لجنة تنظيم الخارج للحزب الشيوعي العراقي" على نشاط لجنة منظمنا الحزبية في بولونيا. سهرت معه لليلتين متتاليتين في الفندق الذي استضافه فيه حزب العمال البولوني الموحد "الحزب الشيوعي". في الليلة الاولى شاركنا فيها مسؤول المنظمة الراحل علي غفور -طيب الله ثراه-، وأكمل ابو سرود ذكرياته معي في الليلة التالية وهو يحدثني عن ذكرياته في المعتقل عن عمي -حسين الشبيبي- ونشاطاتهم وتظاهراتهم المشتركة في الاربعينات من أجل القضايا الوطنية والقومية -قضية فلسطين خاصة-، وكيف كان يتم التنسيق بين حزب التحرر الوطني وعصبة مكافحة الصهيونية، وبإشراف الحزب -الحزب الشيوعي العراقي-، في تحريك

الشارع وقيادة التظاهرات والاحتجاجات وتحديد الشعارات وخط سير التظاهرات، وحدثني عن اعتماد فهد على حسين الشبيبي في المعتقل بصياغة معظم شعارات الوثبة ، وعن دوره في تدريس اللغة العربية وقواعدها مستفيدا من قدراته في اللغة العربية ... وعند عودته الى براغ ارسل لي بعض نتائج حسين الشبيبي الشعرية والأدبية.

كان عادل مصري وشقيقته من ضمن المتهمين في نفس قضية فهد وكونه أحد مؤسسي عصابة مكافحة الصهيوني، إضافة لعضويته في حزب التحرر الوطني والحزب الشيوعي، وبحكم وجوده في المعتقل ثم في السجن مع قيادة الحزب كان يحتفظ بالكثير من الذكريات عن رفاقه في قيادة الحزب، ووعدي بأنه سيكتب ذكرياته عن السجن مع فهد ورفاقه، ويظهر أن الظروف لم تساعد فهد فلم أقرأ له مثل هذه الذكريات. وللأسف لم يبادر أحد -وخاصة رفاقهم- في محاورة هؤلاء المناضلين لتوثيق ذكرياتهم وشهاداتهم عن رفاقهم القادة الشهداء وعن تلك المراحل التاريخية المهمة، كما أنهم لم يبادروا هم أنفسهم في توثيق تلك السنوات وخاصة أنهم شهود عيان ومساهمين. ذكر لي الراحل عادل مصري وكما تسعني به الذاكرة اليوم ما معناه، كانت معظم الاتهامات لحسين الشبيبي كونه رئيس الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني وهو من وقع طلب إجازة حزب التحرر الوطني، أن حزب التحرر الوطني هو وجه علي للحزب الشيوعي، وأن حزب التحرر الوطني كان ينفذ سياسة الحزب الشيوعي في نشاطاته وتظاهراته، وأن جميع أعضاء وقيادات حزب التحرر الوطني هم أعضاء في الحزب الشيوعي العراقي، وأن الدليل على ذلك وجود السجل في بيت ابراهيم ناجي (مقر الحزب كما زعمت التحقيقات الجنائية)، واحتوائه على أسماء اعتبرتها التحقيقات الجنائية أسماء لأعضاء الحزب الشيوعي، وفي الحقيقة كان السجل لأسماء أعضاء حزب التحرر الوطني!

يقول عادل مصري كانت إجابات حسين الشبيبي نفي وإصرار أية علاقة تنظيمية بالحزب الشيوعي، وحتى فهد نفى مثل هذه العلاقة. ويقول عادل مصري أن حسين في دفاعه أكد على أن كل نشاطات حزب التحرر الوطني كانت وفق القانون ووفق برنامج حزب التحرر الوطني باعتباره حزبا قدم طلبا لإجازته وفق القانون وأرفق طلبه ببرنامج الوطني ونظامه الداخلي الذي نشر علناً. صحيح أنه لم تتم إجازته ولكن لم ترفض قانونيا، وعدم رفض إجازته رسميا سمح لحزبه بممارسة نشاطه العلني قانونيا باعتباره مازال ينتظر الموافقة الرسمية لإجازته. كما أن جميع نشاطات حزبه كانت وفق منهجه السياسي الذي قدم نسخة منه لوزارة الداخلية وهو منهج وطني يختلف عن منهج الحزب الشيوعي العراقي. أما عن السجل واحتوائه على أسماء يعتقد أنهم أعضاء في حزب التحرر الوطني لا يعني أبدا ان جميع الاسماء هم من أعضاء حزب التحرر، وأكد للمحكمة عدم معرفته بهذا السجل ومن الذي جمع ودون هذه الاسماء ولماذا؟ ونفى نفيا مطلقا، بصفته رئيس الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني، علمه بهذا السجل، وخاصة أنه معتقل قبل فهد ومنذ أشهر وصدر عليه حكمان. كذلك فهد نفى أن تكون الأسماء المدونة في السجل هي لأعضاء الحزب الشيوعي، وإنها أسماء لعناصر ذات توجه وطني (راجع إجابات فهد على تساؤلات رئيس المحكمة بخصوص السجل) ونفى فهد علمه بالسجل.

وسنجد هذا الموقف مكرراً وثابتاً من حسين الشبيبي في نفي انتمائه للحزب الشيوعي ونفي علاقة
حزبه بتنظيميا بالحزب الشيوعي، وواصل حسين هذا الموقف وإصرار على مدى فترة التحقيقات وفي جميع
جلسات المحاكمة، وبقي على هذا الموقف ليوم تنفيذ حكم الإعدام. لم يكن هذا الموقف اعتباطاً بل كان
موقفاً واعياً ومنسقاً مع فهد، الهدف منه حماية أعضاء حزب التحرر الوطني من أية مساءلة قانونية،
وتأكيداً منه على استقلالية حزب التحرر الوطني، هذا الموقف والإصرار كان ضرورياً في حينه، واستمر هذا
الموقف حتى بعد تنفيذ حكم الإعدام بالقادة الميامين.

وعن السجل يذكر والدي علي الشبيبي -شقيق حسين- في مذكراته ما يلي: [مدير شرطة المحكمة،
بلهجة طيبة قال لي، يا سيد علي، كم تألمت لأخيك -حسين- أتدري لو أنه أعترف، إن السجل الذي عثر
عليه في تانكي الماء -مع فهد وجماعته- بأنه يعود لحزبه -التحرر الوطني- لما حُكم عليه أبدأ!][17]. وهذا
دليل آخر على أن التحقيقات الجنائية كانت مهتمة بالسجل ويظهر كان هذا متداولاً بين أفراد المحكمة.
ولكن إصرار حسين على إنكار علاقة حزبه بالسجل هو أبعاد شبهة ارتباط حزبه -حزب التحرر الوطني-
بالحزب الشيوعي.

ب- قرار الحكم:

يذكر سالم عبيد النعمان كيف أبلغوا بقرار الحكم فيكتب: [عصر يوم 23 حزيران سنة 1947 دعينا
إلى المحكمة، كانت ساحة المحاكم خالية تماماً. لا نجد إلا بعض أفراد الشرطة وأعداد كثيفة من أفراد الأمن
يملؤون ساحة المحكمة. ادخلنا قاعة المحكمة وبدأ الغضب واضحاً على شخص رئيسها وبدأ يقرأ الحكم
الذي أعد سلفاً وعندما قرأ الفقرة الحكيمة بإعدام فهد خرج عن هدوئه المصطنع من قبل وارتفع صوته
الذي ينم عن حقد دفين ونطق بالحكم وعندما نظر إلى فهد وجده هادئاً تماماً قال له "هذا جزاؤكم". كانت
تمثيلية وليست محاكمة أجادها هذا الحاكم "الحسن السمعة ذاتياً وقضائياً!" لقد نفذ ما أمر به وجاء دور
المكافأة][18].

أما صحيفة الحوادث، وهي صحيفة مؤيدة لسياسة نوري السعيد القمعية فنشرت خبر إصدار الحكم
بتاريخ 29 حزيران 1947 وبعدها 1426 أي بعد عدة أيام من صدور قرار الحكم، لماذا هذا التأخير في
النشر، ولم تذكر تاريخ دقيق لصدور قرار الحكم؟! وأدناه ما نشرته "الحوادث":

[الحكم في قضية المتهمين بالشيوعية]

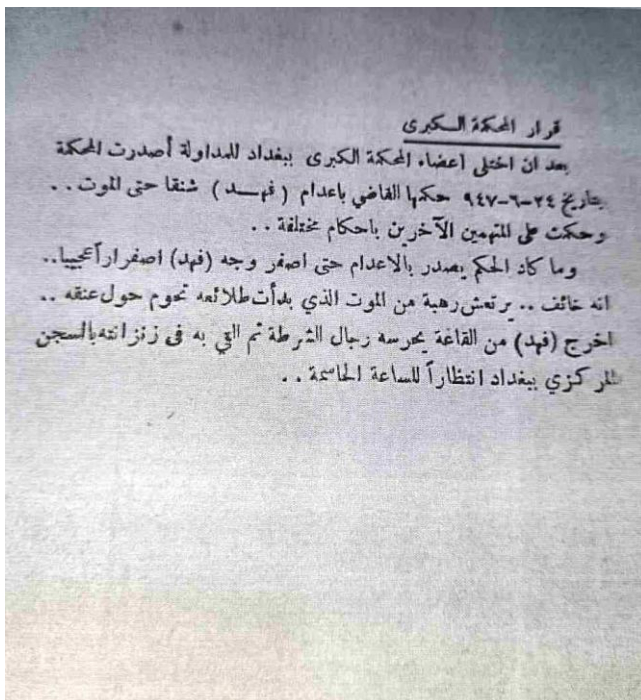
وأخيراً ... و بعد محاكمات وتحقيقات دامت خمسة أشهر، لفظت محكمة الجزاء الكبرى الحكم في
قضية يوسف سلمان سكرتير الحزب الشيوعي السري العراقي والمتهمين بالشيوعية من جماعته فحكمت
بالإعدام شنقاً على كل من المتهمين يوسف سلمان وإبراهيم ناجي شميل وزكي مجد بسيم وذلك وفق الفقرة
3 من المادة 89 آ ، وبالسجن خمس عشرة سنة على كل من المتهمين عبد العزيز عبد الهادي و موسى
كوهين و رشاد حاتم وعبد الوهاب الرجي وذلك وفق المادة 89 آ.

و بالسجن أربع سنوات على كل من المتهمين يعقوب افرايم وسالم عبيد النعمان و مراد بهرام و
هنري مرمجي و يوسف هرون زلخة وعلي شكر وعبد الكريم الصفار وحسين مجد الشبيبي وجورج تلو

ورويين حضوري مع وضع كل منهم لمدة سنتين تحت مراقبة الشرطة، وحكم على المتهمين ايلين يوسف زوجة ابراهيم ناجي شميل وحبسبة ساسون بالسجن احد عشر شهراً مع ايقاف التنفيذ لوجود اسباب تستدعي ذلك على ان يقدمن تعهدا لمدة خمس سنوات بالمحافظة على السلام.

وقررت المحكمة براءة المتهمات سعيدة صبون زلخة وعمومة مير مصري وفكتوريا يوسف، و براءة المتهمين التالية اسماؤهم وهم : احمد عباس و وديع شهاب وصالح عبد الله وعبد المجيد توفيق وعبد ناجي وعدنان يعقوب وساسون الياهو مانع ويعقوب مير مصري ومحمد حسين ابو العيس ومحمود حسن الجندي ويحيى شريف وشميل حضوري وكمال حميد العاني وموريس يعقوب.

وقد قابل المحكومون بالإعدام الحكم عليهم بوجوم وارتخت مفاصل زعيمهم يوسف سلمان فخر على كرسيه . ولم يكن نصيب زميليه احسن منه من الصبر وإظهار الجلد]. أنتهى ما نشرته الحوادث.



ما نشره فاضل العاني بكتابه (محاكمة فهد) عن قرار الحكم



خبر قرار الحكم كما نشرته صحيفة الحوادث بعددها 1426 يوم 29 حزيران 1947

صاغت "الحوادث" الخبر بطريقة مشوهة وخبيثة من خلال تعليقها على ردود فعل فهد ورفاقه على الحكم للإساءة إليهم، فصورت فهد بأنه كان ضعيفا ولم يتمالك نفسه، ومرت هذه الصحيفة مرور الكرام على قساوة الحكم بانتزاع أرواح مواطنين لم يقترفوا أية جريمة سوى لأنهم يحملون فكرا وكانوا يتصدرون التظاهرات من أجل استكمال حرية واستقلال العراق وعدم ربطه بمعاهدات استرقاقية مع بريطانية وعرفوا بدفاعهم عن القضية الفلسطينية وموقفهم بفضح لجنة التحقيق الأنكلوأمريكية ورفضهم لقراراتها، هذه اللجنة المشبوهة كانت تنشط من أجل السماح بهجرة اليهود الى فلسطين وحق اليهود في استملاك الاراضي الفلسطينية ومنح الشرعية الدولية لهجرة مائة الف يهودي سنوياً!. ولم تستوعب هذه الصحيفة أن صدقت فيما ذكرته عن ردت فعل فهد على الحكم أنها بالتأكيد نتيجة الاحباط من عدم عدالة هذا الحاكم ومحكمته.

أما ما نشره فاضل العاني -عضو الهيئة التحقيقية في المحكمة- في كتابه "محاكمة فهد" الصادر عام 1955، فهو يعكس لنا مدى الحقد والكراهية وعدم الموضوعية في تصوير جو المحكمة ولا موضوعية مداولاتها -مرفق صورة ما نشره-. فالعاني لم يكن يهتم من صدور القرار وما تناوله من أحكام مختلفة وغير عادلة شملت 37 مواطناً، سوى أن يذكر فقط حكم الإعدام وانتظار الساعة الحاسمة! ونجد بوضوح الفارق في وصف ردة فعل فهد على قرار الحكم بين ما نشرته صحيفة "الحوادث" وما نشره فاضل العاني، وبين ما ذكره سالم عبيد النعمان أدناه.

ولكن سالم عبيد النعمان وصف لنا صادقا ردت فعل فهد حين نطق الحاكم بالفقرة الحكيمة بإعدام فهد ورفاقه وهو يرفع صوته وكأنه قد حقق نصراً عظيماً ملتفتاً الى فهد شامتاً ونظراته تنم عن حقد دفين لكن فهد خذله بتلقيه القرار بهدوء تام، فما كان منه إلا أن يظهر شماتته ويوجه كلامه لفهد "هذا جزاؤكم!" بينما نجد أن صحيفة "الحوادث" والعاني في كتابه وربما الصحف الاخرى التي كانت تعبر عن سياسة النظام وسادته جميعهم تجاهلوا هذا الموقف الهادئ، لا بل حاولوا إظهار فهد بالضعيف، ولم يكتفوا بصدور حكم الاعدام على أشخاص مسالمين بل راحوا ليشوهوا مواقفهم. فالأحداث أثبتت صلابة وإرادة فهد ورفاقه وموقفهم الشجاع الى ساعة تنفيذ حكم الاعدام.

السويد / 25 آب 2025

[16]- سالم عبيد النعمان (الحزب الشيوعي العراقي بقيادة فهد) صفحة 242.

[17]- (الرائد علي محمد الشبيبي ذكريات التنوير والمكابدة) تحقيق ومراجعة محمد علي الشبيبي. دار المدى الطبعة الثانية 2021 صفحة

439.

[18]- سالم عبيد النعمان (الحزب الشيوعي العراقي بقيادة فهد) صفحة 243. وأكد حنا بطاطو في مؤلفه (العراق/الكتاب الثاني) صفحة 198 أن الحكم صدر يوم 23 حزيران. بينما ذكر عزيز سباهي في كتابه (عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي/الجزء الأول) صفحة 318 أن قرار الحكم صدر في الرابع والعشرين من حزيران. كذلك أكد هذا التاريخ أحد أعضاء هيئة المحكمة المدعو "فاضل العاني" في كتابه "محاكمة فهد زعيم الحركة الشيوعية السرية في العراق" صفحة 50 ما يلي: (بعد أن أختلى أعضاء المحكمة الكبرى ببغداد للمداولة أصدرت المحكمة بتاريخ 24-6-1947 حكمها القاضي بإعدام "فهد" شنقا حتى الموت... وحكمت على المتهمين الآخرين بأحكام مختلفة ...).